



2021/11/12

حملة ضبطية قضائية جديدة للتفتيش على الوحدات المخالفة بمدينة بدر



صرحت مي عبدالحמיד، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، بأنه تم شن حملة جديدة لمأموري الضبطية القضائية بالاشتراك مع شرطة التعمير، للتفتيش على وحدات الإسكان الاجتماعي المخالفة بالبيع أو الإيجار أو تغيير النشاط بمدينة بدر، وذلك حرصاً على الحفاظ على النسق الحضاري والتأكد من وصول دعم الوحدات بالمشروع لمستحقيه.

وأوضحت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن اللجنة المشكلة من مأموري الضبطية القضائية بالجهاز بالتعاون مع شرطة التعمير وأمن الجهاز قامت بالمرور على عمارات الإسكان الاجتماعي بالحي الخامس بمدينة بدر، للتأكد من التزام المواطنين بقانون الإسكان الاجتماعي رقم 93 لسنة 2018 والذي يمنع المستفيد من إيجار أو بيع الوحدة السكنية أو تغيير نشاطها، مشيرة إلى أن الحملة أسفرت عن تحرير عدد من المحاضر للوحدات السكنية المخالفة وجارٍ اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفين.

من جانبه، طالب المهندس عمار مندور، رئيس جهاز تنمية مدينة بدر، قاطني وحدات مشروع الإسكان الاجتماعي بعدم مخالفة شروط التعاقد حيث لا يجوز لمالك الوحدة بيعها أو تأجيرها إلا بعد مرور المدة القانونية والحصول على موافقة صندوق الإسكان الاجتماعي، مؤكداً أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية للوحدات المخالفة مع استمرار متابعة لجنة الضبطية القضائية بمرورها الدوري على وحدات مشروع الإسكان الاجتماعي.